الأنباء
السبت 26 مارس 2011

«7» أسباب مهمة وراء قبول هيئة مفوضي الدولة الدعوة شكلاً

هل تصدر «الإدارية العليا» قراراً تاريخياً بحل الوطني وتصفية أمواله اليوم؟!

القاهرة ـ وكالات: بعد أن تقدم رئيس تحرير صحيفة الأسبوع مصطفى بكري بدعوة أقامها أمام المحكمة الإدارية العليا في دائرة الأحزاب طالب فيها بحل الحزب الوطني لمخالفته قانون الأحزاب والدستور وعدم تنفيذ الأحكام القضائية وتزوير انتخابات مجلس الشعب وإفساد الحياة السياسية.

بناء على ذلك ذكر بكري في برنامج «الحياة اليوم» المذاع على فضائية الحياة انه تم تحديد جلسة أمام المحكمة الإدارية العليا بدائرة الأحزاب برئاسة المستشار مجدي العجاتي اليوم ويسبق هذه الدعوة تقرير هيئة مفوضي الدولة الذي صدر امس الاول برئاسة المستشار مصطفى حسين السيد رئيس مجلس الدولة وحكم بقبول الدعوة شكلا، وفي الموضوع بحل الحزب الوطني وتصفية أمواله وأيلولتها إلى الدولة وإلزام المدعي عليه الأخير بالمصروفات «الحكومة».

ورأى مصطفى بكري أن هذا الحكم تاريخي لاستناده إلى 7 أسباب تتمثل في حرص الحزب الوطني على الإمساك بالسلطة والهيمنة عليها والسعي لإضعاف القوى السياسية المناهضة له، قيام الحزب باختيار قياداته على أساس فئوي وطبقي يتضح ذلك من إسناد الوظائف القيادية بالحزب والحكومة لأصحاب النفوذ والمقربين، مخالفة الحزب لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، مخالفة أحكام الدستور من خلال السكوت عما اقترفته حكومة من الامتناع الصارخ عن تنفيذ العديد من الأحكام القضائية خاصة ما يتعلق منها بالانتخابات البرلمانية، تعارض سياسات الحزب وأساليبه في ممارسة نشاطه مع النظام الديموقراطي.

صورة أرشيفية لافتتاح الرئيس السابق حسني مبارك للمؤتمر الأخير للحزب الوطني الديموقراطي

مصطفى بكري: حرص الحزب على الإمساك بالسلطة واختيار قياداته على أساس فئوي سهّل قبول الدعوى

وظهر ذلك من خلال تزوير الانتخابات التي جرت مؤخرا، عدم مساهمة الحزب في التقدم السياسي والاجتماعي والديموقراطي، تسخير الأجهزة الأمنية ممثلة في وزارة الداخلية وقطاعاتها المختلفة لخدمة الحزب بدلا من خدمة الشعب المصري.

وأكد بكري أن الأحداث المختلفة خاصة أحدث ثورة 25 يناير كشفت عن تورط الحزب الوطني في تشكيل مليشيات شبه عسكرية من بعض البلطجية الذين قادهم عدد من قيادات الحزب الوطني في يوم 2 فبراير ضد الثوار في ميدان التحرير ومناطق أخرى متعددة.

وأشار الكاتب الكبير إلى أن الشعب المصري ينتظر الآن محاكمة المجرمين الذين ارتكبوا أحداث عنف ضد المتظاهرين، ومحاكمة الفاسدين محاكمة عادلة، وأشار إلى علمه باحتمال صدور قرار الاتهام فيما يتعلق بالقضية الخاصة بالكسب غير المشروع في أموال مكتبة الاسكندرية.

يذكر انه قد أوصت امس الأول هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة في مصر بالحكم بحل الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك وتصفية جميع أمواله وأيلولتها للدولة.

وقالت الهيئة في تقرير اعلنته «إن الحزب الوطني خرج عن المبادئ والقيم التي كان قد اتخذها ركيزة لتأسيسه وهو ما ترتب عليه حدوث خلل اجتماعي وفساد سياسي وإهدار للحقوق والحريات التي يكفلها الدستور المصري والتي دفعت شعب مصر إلى القيام بثورة 25 يناير».

وأشار التقرير إلى «أن الحزب الوطني حرص على الإمساك بمقاليد السلطة والهيمنة عليها والسعي إلى إضعاف القوى السياسية والأحزاب المناهضة له بتقييد حرية التعبير واعتقال أصحاب الآراء السياسية المخالفة له والتمييز بين أفراد الشعب المصري».

وقال «إن من يقف خلفه ويسانده في تحقيق هدفه يكون مقربا ومدللا من الحكومة التي كان يشكلها الحزب من ذوي الحظوة والسلطة.. بينما يقف أمام تحقيق أهداف من يعارضه ويعتبره عدوا للسلطة حتى وصل الأمر إلى حد اعتقال المعارضين من قبل السلطات الأمنية بحجة الحفاظ على الأمن والسلام داخل المجتمع».

وأكدت الهيئة «ان الحزب خالف مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب بأن جعل الوساطة والمحسوبية هي الوسيلة الأساسية للتعيين في الوظائف الحكومية وشغل المناصب العامة حيث أعطى الأولوية في ذلك للمقربين من الحزب ومن يساندونه سرا وعلانية دون النظر إلى باقي أفراد الشعب الذي كان مغلوبا على أمره قبل 25 يناير».

وانتهت الهيئة «إلى أن ممارسات الحزب على هذا النحو أفقدته الشروط المقررة قانونا والمتطلبة لاستمرار قيامه مما يجعل حله مستوجبا».

وأكدت الهيئة «مسؤولية جميع أعضاء الحزب عن ذلك حيث انهم التزموا الصمت حيال ممارسات قيادات الحزب ولم يحاولوا تقويمه وتصحيح اعوجاجه من تصرفات قياداته أو منعهم من الاستمرار فيها بل شاركوا أحيانا في الخروج على مبادئ الحزب واستمروا في اختيار تلك الشخصيات لتمثيل الحزب».

وأوضحت «أن حل الحزب لا يحول بين قيام باقي أعضائه وبين تكوين حزب آخر جديد يتفادى المخالفات السابق وقوعها من الحزب القديم عملا بمبدأ حرية تكوين الأحزاب على ان يتوافر للحزب الجديد الشروط المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية».

ويعتبر التقرير بمثابة توصية الى المحكمة الإدارية العليا التي ستنظر في قضية مرفوعة لمنع نشاط الحزب.

أساتذة الإعلام نددوا بعنف الشرطة العسكرية في فض اعتصامهم: رجعوا مبارك والعادلي.. واهو اللي نعرفه أحسن من اللي منعرفوش

أبدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة القاهرة استياءهم الشديد مما تعرضت له الكلية الأربعاء الماضي من اعتداء الشرطة العسكرية على الطلاب وبعض الأساتذة وفض اعتصامهم بالقوة.

وقال د.شريف درويش اللبان أستاذ الصحافة بكلية الإعلام حسب جريدة الشروق المصرية: «خلصنا من الشرطة والداخلية طلعتلنا الشرطة العسكرية.. أنا مش فاهم الناس دي بتفكر ازاي.. انا خايف لتكون الثورة المضادة من الحكومة اللي عاملة نفسها مع الناس والطلبة والشعب وبتستخدم ضدهم نفس العنف اللي هما بيحققوا فيه دلوقتي دي معادلة ولغز عاوز حل».

حبيب العادلي

وأضاف قائلا «إن ما حدث داخل كلية الإعلام قلعة الحرية والديموقراطية والتعبير عن الرأي مرفوض تماما.. وان اختلفت مع أى فرد من أعضاء هيئة التدريس فهذا لأنها المساحة المفتوحة من الحرية التي علمني إياها، وبالتالي فإن ما حدث مرفوض تماما.. اذا كنا بنشوف دكاترتنا بيتم معاملتهم بالشكل ده فبالتأكيد الوضع لا يستهان به».

وقال د.هشام عطية ـ أستاذ الصحافة ـ إن ما حدث داخل كلية الإعلام جعل الجميع يشعر وكأن الثورة كانت حلم وعدى، وربما أنظر فأجد الحلم يقترب من وهم يخلف ألما وحزنا».

وتابع: «كل شيء يبدو أنه في طريقه السالف المجهض للتغيير الحقيقي.. ذات الوجوه الفاسدة الراشية الكاذبة المتلونة الناعمة كالثعابين.. الثورة يعنى تغيير شامل يمنح الأمل ويصنع الوعد وإلا فضوها سيرة ورجعوا مبارك وجمال وعز والعادلي واهو اللي نعرفوا احسن من اللي منعرفوش».

وقال عمرو شوقي أحد الطلاب المعتصمين «الجيش تدخل لحماية عميد الكلية، والشرطة العسكرية جاءت لفض الاعتصام وليست إقالة عميد الكلية، ولما وجد الجيش أنه ليس هناك مخرج لحل الأزمة قرر فض الاعتصام بالقوة وإخراج العميد من داخل قاعة المؤتمرات، وحدث شد وجذب بين الطلاب والشرطة العسكرية، وطالب شوقي بضرورة إقالة العميد والوكلاء فورا، وفتح تحقيق في احداث الاربعاء ومحاكمة المتسببين فيه.

شعبولا «يطلب مجانين فورا» لكشف حقيقة حبه لمبارك

أعلن المطرب الشعبي المصري شعبان عبدالرحيم الشهير بلقب «شعبولا» عن عودته للسينما بفيلمه «مطلوب مجانين فورا»، الذي سبق أن رفضته الرقابة والجهات الأمنية في عهد حسني مبارك.

ورفض شعبولا اتهامه بالنفاق لكونه غنى سابقا للرئيس المخلوع، في الوقت الذي ينتقده الآن في فيلمه، داعيا للتفرقة بين انتقاده لسياسية مبارك وحبه له مثل أي مصري.

شعبان عبدالرحيم

وأوضح شعبان عبدالرحيم في تصريحات خاصة لـ «ام بي سي نت» ان فيلمه «مطلوب مجانين فورا» كانت قد رفضته بعض الجهات الأمنية والرقابية في عهد مبارك، لكونه يحتوي على العديد من الإسقاطات السياسية التي وصفتها هذه الجهات بكونها تهاجم رموزا من السلطة وتتهكم كثيرا على الرمز الحاكم.

والفيلم يتهكم على عهد مبارك ـ كما يقول شعبان ـ وكان اسم الفيلم في البداية «شعبولا رئيس جمهورية» ثم تم تعديله إلى «مناخوليا» حتى تم الاتفاق على أن يكون عنوانه نهائيا «مطلوب مجانين فورا».

وأكمل شعبولا قائلا: «إن الرقابة على المصنفات الفنية الآن أصبح لديها وعي وتفتح، لذا فأنا متفائل بأن توافق على البدء في تصوير فيلمي الذي قام بتأليفه المؤلفان الشابان محمود التركي ووائل كمال، وكتباه بشكل كوميدي سياسي ساخر».

هاني رمزي: احذروا الفتنة الطائفية

كتب الفنان هاني رمزي على مدونته الخاصة يدعو الى استعادة حالة الشعور بالأمن بدلا من السقوط في دوامة الفتنة.

وأضاف: «ادعو من اجل استعادة حالة الشعور بالأمن بين قطبي الأمة وخاصة بعد اللعبة بورقة الفتنة الطائفية وما حدث مؤخرا في قرية اطفيح وتداعياتها لضرورة التكاتف معا من اجل عدم السقوط في دوامة الفتنة».

إيناس الدغيدي: سأترك مصر إذا وصل الإخوان للحكم

أكدت إيناس الدغيدي أنها متمسكة مشاريعها الفنية، وفي مقدمتها فيلم «زنا المحارم»، وهددت بترك مصر إذا وصل الإخوان للحكم، لمواصلة أعمالها. وأبدت المخرجة في الوقت نفسه استعدادها لمحاورة الجماعات الإسلامية، رغم أنها تعلم آراءهم مسبقا في الفن الذي يحرمونه.

ليلى غفران: احتجاجات المغرب لن تتحول لثورة والتلفزيون المصري غاضب لأني لا أتعرى

طالبت الفنانة المغربية ليلى غفران النظام في المغرب بسرعة الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي التي رفعتها موجة الاحتجاجات الأخيرة في البلاد، حتى يقطع الطريق على المندسين الذين يسعون لتدمير المغرب، معربة في الوقت نفسه عن ثقتها بأن الأمور لن تتطور وتصل لدرجة الثورة.

وعلى الصعيد الفني اتهمت الفنانة التلفزيون المصري بتجاهل أعمالها، خاصة الأغنية التي أعدتها لثورة يناير وحادث كنيسة القديسين، وقالت إنها «من المغضوب عليهم ربما لأنها من اللاتي لا يعرين أجسادهن». وفسرت المطربة المغربية في حوار مع صحيفة «روز اليوسف المصرية» امس الاول ثقتها بأن الاحتجاجات لن تصل الى حد الثورة بقولها «سبب ثقتي هو أن المغرب به حرية وديموقراطية أكبر من باقي البلاد العربية الأخرى، ولذلك أرى أن المغرب سيستطيع أن يعبر هذه الأزمات».

وحول توقعاتها بشأن تعامل الحكومة المغربية مع المتظاهرين أضافت «أنا أثق في حكمة النظام المغربي، ولكن أحذره وأنصحه في الوقت نفسه: لابد أن ينتبه لمطالب الشعب المغربي، ولا يترك الأمور تتطور لأكثر من ذلك حتى لا يسمح للمندسين بتخريب المغرب، وأقول لهم عليكم بالإصلاح سريعا قبل فوات الأوان». ورغم ترقبها للأوضاع في بلدها عبرت ليلى غفران عن سعادتها بثورة 25 يناير المصرية وقامت بتسجيل أغنية للثورة، ولكنها لم تلق النجاح المطلوب، مما جعلها تحمل التلفزيون المصري المسؤولية.

وقالت في هذا السياق «أعرف أن الأغنية لم تأخذ حقها، وهذا يشعرني بحزن شديد لأنني أشعر بكل كلمة تقولها الأغنية، ولكن للأسف أنا من المطربين المغضوب عليهم في التلفزيون المصري. واستطردت «لذلك قامت نادية حليم رئيسة التلفزيون بوضع الأغنية في الأدراج، بالرغم من أنني كدت أتوسل إليهم ليقوموا بالإفراج عنها، ولكن كالعادة لا حياة لمن تنادي. ورفضت الأستاذة الرد على تلفوناتي بحجة أنها في اجتماعات ولا أعرف لماذا لا يقوم هؤلاء الأشخاص بمهامهم كما ينبغي».

ليلى غفران

متطرفون يقطعون أذن مسيحي بعد إقامة الحد عليه في قنا

القاهرة ـ يو.بي.آي: كشفت صحيفة الأهرام المصرية امس ان مجموعة إسلامية متطرفة قامت بقطع أذن شاب مسيحي في صعيد مصر بعد ان أقامت عليه الحد بدعوى «علاقة آثمة» مع سيدة مسلمة.

وذكرت الصحيفة ان المجموعة التي لم يتم تحديد هويتها أجرت محاكمة للشاب القبطي أيمن أنور متري بتهمة إقامة «علاقة آثمة» مع السيدة المسلمة ثم قاموا بالهجوم على شقته وتكسير محتوياتها وإحراق سيارته قبل الحكم عليه بقطع إحدى أذنيه.

وأشارت الصحيفة ان المجموعة جاءت بالسيدة التي اعترفت بعلاقتها مع متري غير انهم تركوها تمضي لحال سبيلها بعد ذلك. ونقلت الصحيفة ان 21 شخصا هم الذين قاموا بالعملية وسط مدينة قنا في أقصى جنوب الصعيد. وفي حين ذكرت الأهرام ان النيابة تجري تحقيقا في الأمر إلا انها قالت ان نائب الحاكم العسكري في قنا تدخل لعقد جلسة مصالحة بين المتخاصمين لحل الموضوع «باعتباره حادثا أهليا ليس له أبعاد طائفية».

وتخضع مصر للأحكام العرفية منذ تولي الجيش إدارة البلاد بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك. وكانت مواقع قبطية على الانترنت قد أوردت تفاصيل الحادث الذي وقع يوم الاثنين الماضي ووصفت بعض وسائل الإعلام المنفذين بأنهم مجموعة من الملتحين ينتمون لجماعات سلفية.

مؤلفه بريطاني ولا يوجد منه إلا نسخة وحيدة ويغطي تاريخه العسكري والشخصي

كتاب نادر عن حياة مبارك: أول صفقاته في البيزنس كانت تجارة الحمير مع أفغانستان والسوفييت!

ربما يكون ما ذكره الباحث البريطاني «روبرت سبرنجبورج» مفاجأة لمن لا يعرف الرئيس المخلوع حسني مبارك عن قرب خاصة ما يتعلق بالبدايات الاولى لبيزنس مبارك، وكيف صعد نجمه في تجارة تصدير «الحمير» الى المجاهدين الافغان ضد الاحتلال السوفييتي.

الكتاب الذي كشف جانبا مثيرا من أسرار العلاقة بين حسني مبارك ومحمد عبدالحليم أبوغزالة قام بتأليفه الباحث البريطاني «روبرت سبرنجبورج» وهو أهم باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط من الغرب عنوانه «مصر مبارك: تفكيك النظام السياسي» وهو كتاب نادر جدا يغطي الفترة الأولى من حكم حسني مبارك ولكنه أيضا يغطي جانبا مهما من تاريخ حسني مبارك مع العسكرية المصرية وعلاقته مع أنور السادات وسنواته مع السادات عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية.

ولا يوجد من هذا الكتاب إلا نسخة وحيدة موجودة في مكتبة إحدى الجامعات ولا يسمح باستعارته إلا لساعة واحدة فقط.

ومن أهم الأجزاء في هذا الكتاب الذي يبلغ حوالي 310 صفحات من القطع الكبير الجزء الرابع الذي يغطي صلة مبارك بالجيش وعلاقته بالمشير محمد عبدالحليم أبوغزالة وزير الدفاع السابق وأحد أهم الشخصيات العسكرية في مصر في الفترة الممتدة من منتصف السبعينيات وحتى آخر الثمانينيات.

يقول الباحث: إن العلاقة بين حسني مبارك وعبدالحليم أبوغزالة علاقة قديمة ووثيقة تشبه إلى حد كبير العلاقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ولكن لا تشبهها بالكامل.

فرغم أن حسني مبارك يكبر أبوغزالة بعامين «مبارك من مواليد 4 مايو 1928 بينما أبوغزالة من مواليد 15 يناير 1930» إلا أنهما خريجا دفعة واحدة في الكلية الحربية وهي دفعة 1947 ـ 1949.

وقد تزامل الاثنان في الكلية الحربية وتعرفا على بعضهما البعض. كان مبارك قادما من ريف نيل الدلتا في مصر مثله مثل أبوغزالة. مبارك جاء من قرية كفر المصيلحة التابعة لمحافظة المنوفية في قلب الدلتا بينما جاء أبوغزالة من قرية «قبور الأمراء» التابعة لمحافظة البحيرة غرب الدلتا.

أبوغزالة كان طالبا متفوقا في الكلية الحربية ويتميز بشخصية جذابة ومتزنة علاوة على أنه كان يهوى القراءة والاطلاع علاوة على أنه كان مندمجا في الوضع السياسي والذي كان سائدا في مصر في تلك الفترة من تاريخها والتي سبقت اندلاع ثورة 1952 ضد الملكية.

وهناك مؤشرات قوية تؤكد انضمام أبوغزالة إلى حركة الضباط الأحرار وقد احتوت كشوف هذه الحركة التي قادها «ناصر» يوم 23 يوليو للانقلاب على الملك فاروق اسم أبوغزالة. أما مبارك فلم يكن هناك ما يدل على أنه كان مهتما بالوضع السياسي حوله أو أنه كان واسع الاطلاع.

كل ما كان يبدو على مبارك أنه كان يريد الخروج من مجتمع القرية الذي كان يعيش فيه مع عائلة متواضعة الحال إلى مجتمع القاهرة الرحب. كانت معاهدة 1936 التي وقعها الزعيم الوفدي مصطفى النحاس مع الإنجليز قد مكنت أبناء العديد من الأسر متوسطة الحال الانضمام إلى الكلية الحربية.

أبوغزالة بفضل ثقافته واطلاعه واندماجه مع الحركة السياسية في البلاد علاوة على أن هناك ما يدل على أن عائلته كانت عائلة ميسورة الحال بعكس عائلة مبارك.. كان يطمح من البداية للالتحاق بالكلية الحربية رغم أنه كان متفوقا في الدراسة الثانوية «ترتيبه 12 في امتحان التوجيهية على مستوى مصر» وكان يمكنه الالتحاق بكليات مرموقة مثل كلية الحقوق التي كانت تضم النخبة من أبناء العائلات.

أما مبارك فلا نعرف عن ماضيه قبل الالتحاق بالكلية الحربية وهو نفسه كان حريصا على ألا يتحدث عن عائلته ووضعه الاجتماعي.

ولكن من الواضح أن التحاق مبارك بالكلية الحربية كان بهدف الصعود إلى مستوى اجتماعي أرقى وقد ساعدت بنيته الجسمانية القوية على الالتحاق بالكلية والقبول بها.

وكما قلنا تزامل مبارك وأبوغزالة في الكلية الحربية في أعوام 1947 ـ 1949 وذلك رغم أن مبارك كان يكبر أبوغزالة بعامين.

ولكن بعد التخرج في الكلية الحربية عام 1949 تفرقت السبل بينهما وإن كان لم ينس كل واحد منهما الآخر.

أبوغزالة التحق بسلاح المدفعية وأصبح خبيرا فيها بينما التحق مبارك بسلاح الطيران وأصبح قائدا في قاذفات القنابل.

والغريب أن مبارك وأبوغزالة جمعت بينهما بعد ذلك سنوات التدريب في الاتحاد السوفييتي رغم أنهما كانا في بعثات مختلفة ولكن كان هناك تداخل بينها وخصوصا عام 1961.

ولا نعرف بعد ذلك الكثير عن العلاقة بينهما طوال مدة الستينيات وحتى النصف الأول من السبعينيات.

ولكن من المؤكد أنه كان هناك اتصال بينهما مثلما هو الحال في مجتمع الجيش المصري الذي يتسم بالترابط والعلاقات الشخصية وخصوصا إذا كانت تعود لأيام الدراسة في الكلية الحربية.

في الفترة من 1976 و1979 كان أبوغزالة ملحقا عسكريا في السفارة المصرية في واشنطن بينما أصبح مبارك نائبا لرئيس الجمهورية عام 1975.

وهنا عاد الاتصال الوثيق بينهما مرة أخرى خصوصا عندما قررت الولايات المتحدة تقديم برنامج كبير من المساعدات العسكرية لمصر عقب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في 1979.

وهنا وفي هذه الفترة أصبح أبوغزالة لاعبا رئيسيا في صفقات التسليح الأميركية لمصر بينما كان مبارك بحكم منصبه كنائب لرئيس الجمهورية يحاول أن يكون على اطلاع دائم بعمليات التسليح الأميركية وهو ما أدخله في خلافات عميقة مع وزير الدفاع أحمد بدوي الذي رفض تدخلات مبارك في شؤون الجيش واتهمه بأنه يسعى للحصول على عمولات من وراء هذه الصفقات.

وهناك معلومات تشير فعلا إلى أنه كانت هناك شبكة تكونت من حسني مبارك وأبوغزالة ومعهما ضابط مخابرات سابق كان صديقا لمبارك هو حسين سالم.

وتكونت شركة مصرية ـ أميركية للنقل والخدمات وكانت مهمتها نقل شحنات الأسلحة الأميركية لمصر ولأفغانستان أيضا في سنوات حروب المجاهدين الإسلاميين ضد الاحتلال السوفييتي.

وقد وصل الحال أن قامت هذه الشراكة بين مبارك وأبوغزالة وحسين سالم بتوريد حوالي عشرة آلاف حمار لأفغانستان لأنها كانت تناسب المجاهدين الأفغان هناك في تحركاتهم الجبلية.

وكان هناك رجل أعمال آخر شارك معهما في هذه العمليات وهو «محمود الجمال» «نسيب مبارك فيما بعد».

هناك مؤشرات أن كمال حسن علي الذي أصبح رئيسا للوزراء فيما بعد في عهد مبارك كان عضوا في هذه الشبكة التي تربحت كثيرا من عمولات صفقات نقل الأسلحة الأميركية لمصر.

ويبدو أن السادات كان على علم بهذه الشبكة وهذا ما أدى إلى صدام بينه وبين وزير دفاعه أحمد بدوي الذي اشتكى له من هيمنة هذه الشبكة على عمليات تسليح الجيش وخصوصا من خلال مبارك وأبوغزالة.

وطبعا كلنا نعرف أن المشير بدوي لقي مصرعه في مارس 1981 ومعه حوالي 13 من قيادات الجيش الكبرى في حادث اصطدام طائرته الهيليكوبتر بأحد أعمدة الإنارة في الصحراء الغربية.